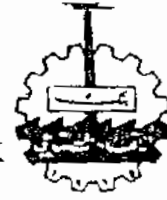


بنك الإنماء الصناعي

INDUSTRIAL DEVELOPMENT BANK



الرقم: ٢٦٢٤/٥/١٠/١/ع

التاريخ: ٢٠٠٥/٥/٣

معالي وزير المالية الأكرم
عمان - الأردن.

الموضوع: بنك الإنماء الصناعي

DISCLOSURE INDV - 9/5/2005

تحية طيبة وبعد،

أود إعلام معاليكم أنه ومنذ شهر نيسان/٢٠٠٠ أنصب تركيز مجلس إدارة البنك وإدارته على معالجة أوضاع البنك وضرورة تصحيح مساره ليبقى مؤسسة ناجحة تمتد الاقتصار الأردني بالدعم والعون من خلال إيجاد حل استراتيجي لتوجهه وفي هذا الصدد أود الإشارة إلى الأمور التالية:

أولاً: وضع المجلس خطة متكاملة لإعادة هيكلة البنك اعتباراً من شهر أيلول/٢٠٠١ تم اطلاع الحكومة عليها بتاريخ ٢٠٠١/١٢/٣١ وقد نفذت هذه الخطة ضمن الجدول الزمني المحدد لذلك، وقد أخذ المجلس بعدها بدراسة البدائل المختلفة لمستقبل البنك حيث قام بمراجعة دراسة كانت قد أنجزتها الشركة الاستشارية البريطانية DFC في شهر نيسان/١٩٩٧ والتي اقترحت ستة بدائل لما يجب أن يكون عليه البنك من واقع نظرة إستراتيجية مستقبلية.

ثانياً: لقد قام البنك بعد التشاور مع الحكومة بتقديم مشروع قانون معدل لقانون بنك الإنماء الصناعي الذي مضى عليه قرابة الأربعين عاماً يحوله إلى بنك تنمية شامل كمرحلة انتقالية وتم رفعه إلى رئاسة الوزراء ليصار إلى تمريره كقانون مؤقت بعد أن وافق عليه مجلس إدارة البنك والهيئة العامة وبعد أن اطلع عليه وزير المالية ووافق عليه وبعد أن روجع في ديوان التشريع ورفع إلى اللجنة القانونية الوزارية حيث تم مناقشته فيها يوم الخميس الموافق ٢٠٠٣/١/٢٣ برئاسة معالي نائب رئيس الوزراء وزير العدل/رئيس اللجنة.

وبسبب الأمور المتعلقة بالرقابة على البنك ووسائل تمويله لم يتم الموافقة على القانون كقانون مؤقت.

ثالثاً: في اللقاءات والمحادثات اللاحقة التي تمت مع الحكومة تم التطرق إلى بعض الطروحات التي تتعلق باندماجات أو ترتيبات يمكن أن يتم النظر فيها بين بنك الإنماء الصناعي وبنوك تجارية أخرى وعلى أن يبقى موضوع نقاش وتداول هذه البدائل مفتوحاً معها، وقد حاول البنك إجراء بعض الاتصالات لتحقيق ذلك إلا أن الأمور لم تسر باتجاه إنجاز هذا الأمر.



- ٢ -

رابعاً: مؤخراً أوصت الهيئة العامة للبنك في اجتماعها السنوي العادي الأخير المنعقد بتاريخ ٢٠٠٥/٣/١٢ بتكليف مجلس الإدارة باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة والاتصالات مع الحكومة لإلغاء قانون البنك ومنحه رخصة بنك تجاري لأسباب تتعلق بفتح المجال للبنك لممارسة كافة الأعمال المصرفية وتخفيض العبء الحكومي والخزينة وإخضاع البنك لقانون البنك المركزي وانتهاء عصر البنوك المتخصصة وفقدان البنك لتنافسيته وتحرير الاقتصاد وتحرير مصادر تمويل البنك والانسجام مع توجه الحكومة للخصخصة.

يتضح مما ذكر أن مجلس إدارة البنك وهيئته العامة وانطلاقاً من النظرة الاستراتيجية على أوضاعه والحس بعمق المشكلة التي يمكن أن يواجهها البنك على المدى المتوسط والرغبة في معالجتها ما زال يعمل ما باستطاعته لإيجاد الحل المناسب لوضع البنك، علماً بأن رأس مال البنك ٢٤ مليون دينار وتركيبه مساهميه هي كما يلي:

الحكومة	-	١١,٥٦٣%
المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	-	١١,٨٩%
بنك الاستثمار الأوروبي	-	٨,٦٢١%
البنوك العاملة في الأردن	-	٦,٥٠٨%
أفراد	-	٤٢,١٥٢%
شركات ومساهمون آخرون	-	١٩,٢٦٦%
		١٠٠%

استمراراً لهذا الجهد فإننا نتطلع إلى لقاء مع معاليكم للتباحث في البدائل والطروحات وتوصية الهيئة العامة للبنك وتوجيهات مجلس إدارته.

شاكرين لمعاليكم اهتمامكم ورعايتكم.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ، ، ، ،

مفلح عقل
رئيس مجلس الإدارة

نسخة/معالي محافظ البنك المركزي
نسخة/معالي رئيس هيئة الأوراق المالية